

ناشد ٧٥٠ حاجاً من حجج محافظة نينوى العالقين منذ ايام في مطار اربيل الحكومة السعودية السماح لهم بدخول المملكة لاداء فريضة الحج.

وذكر عدد من الحجج العالقين منذ اربعة ايام انهم يعانون البرد القارس فضلا عن تردي احوالهم النفسية بسبب منعهم من الوصول إلى بيت الله الحرام لاداء مناسك الحج مع سائر اخوانهم العراقيين.

وطالب الحجج وسائل الاعلام بتسيب الاضواء على محتهم وعرضها امام المئين للتدخل ومفاتيحة السلطات السعودية ليتسنى لهم السفر إلى مكة بأسرع وقت ممكن وقبل انتهاء الوقت المحدد.



مشاركة البعث المشتركة في تطور البحث

اكتمال خطة امن بغداد.. وصلاحيات كاملة للقادة في قواطعهم



واجهة الجناح العراقي في مهرجان دبي للتسوق

لجنة الائتلاف السباعية تواصل لقاءاتها في النجف

السيستاني يدنو الى الوحدة ودعم الحكومة

السيد السيستاني) و سنبحت هذا الموضوع مع سماحة السيد مقتدى الصدر عندما لتنتقيه. وحول خطة امن بغداد قال عبد الكريم العنزي: هناك تطور مهم في العملية الامنية. والحكومة العراقية بدأت تمسك ببعض الملزمات المهمة وهناك تحويل للصدرة والقرار في الحكومة وبدأت تشكل تشكيلات جديدة لاستقرار بغداد اولا ثم للتحرك على المناطق الساخنة ثانيا.

بقية المراجع العظام ايضا السيد مقتدى الصدر. واكد العبادي ان السيد السيستاني شدد على وحدة الكلمة ولا ينبغي ان تكون هناك خلافات في امور نستطيع ان نحلها بالتفاهم. واكد العبادي ان اللجنة السباعية ستبحث موضوع دمج الميليشيات مع السيد مقتدى الصدر عند لقائه في وقت لاحق. واذاف: لم نبحث هذا الموضوع (مع

وقال حيدر العبادي ان اللقاء تطرق إلى العملية السياسية والوضع الاقتصادي بشكل عام ووحدة الائتلاف. وقد اكد سماحة السيد اعترازه بالائتلاف وقلقه مما يحصل من ترد امني ودعا الى وحدة الكلمة و تراص الصفوف والى دعم الحكومة ونجاحها باي شكل من الاشكال. وحول دور الكتلة الصدرية في البرلمان والحكومة قال: العبادي ان هذه القضية طرحت مع سماحة السيد السيستاني ونحن خلال زيارتنا سنزور

النجف / عاصم العكايشي
زار وفد اللجنة السباعية للائتلاف العراقي الموحد محافظة النجف والتقى بالمرجع الديني آية الله علي السيستاني. ومن المؤمل ان يلتقي بقية المراجع والسيد مقتدى الصدر في وقت لاحق. وقد ضم الوفد كلاً من علي الاديب القيادي في حزب الدعوة وعبد الكريم العنزي مسؤول حزب الدعوة والنائب حيدر العبادي والدكتور نصار الربيعي رئيس الكتلة الصدرية في البرلمان.

اجهزة مطورة للكشف عن المتفجرات والاسلحة ستستخدم في دعم الخطة الامنية الجديدة التي تقرر بموجبها تقسيم بغداد الى قاطعي الكرخ والرصافة، وتعيين قائد عام على المدينة بكاملها، ومن ثم تقسيم بغداد الى تسعة مريعات لتعمل بشكل لا مركزي، أي ان القائد الجديد لكل مريع ستكون له صلاحيات بتحريك قواته لمعالجة اي خلل امني ضمن قاطعه من دون استحصال الموافقات الرسمية.

من جهته، قال الدكتور محمود عثمان عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف والاعلان رئيس الجمهورية جلال طالباني الخميس الماضي عن وجود خطة أمنية جديدة ستنفذها الحكومة مطلع العام المقبل وانها ستكون بنطاق واسع. واعلن العميد عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية في مؤتمر صحفي الخميس الماضي ان

بغداد / الصدا
أعلنت وزارة الدفاع امس السبت ان الخطة الأمنية الجديدة المؤمل تنفيذها في بغداد مطلع العام المقبل اكتملت لكنها تحتاج الى دراسة اعمق، فيما قال عضو عن كتلة التحالف الكردستاني إنه لا يوجد ما يؤكد مشاركة قوات البيشمركة في الخطة.

وقال العميد محمد العسكري المتحدث باسم وزارة الدفاع ان الخطة "ستعتمد على محورين أساسيين".

تحتاج الى دراسة اعمق". موضعا ان "وزير الدفاع يكثف من لقااته مع القادة العسكريين لبحث سبل تنفيذ الخطة." وقال الخطة ستكون شاملة وتنفذ بشكل واسع في عموم العاصمة بغداد. واعلن رئيس الجهورية جلال طالباني الخميس الماضي عن وجود خطة أمنية جديدة ستنفذها الحكومة مطلع العام المقبل وانها ستكون بنطاق واسع.

وأوضح ان "المحور الاول هو اللامركزية في تنفيذ الواجبات، أي ان قائد التشكيل في وزارة الدفاع لا ينتظر الاوامر من المراجع في حال وقوع اعمال عنف او عمليات مهاجمة للمدنيين." وأضاف "المحور الثاني ان تكون وحدات الجيش العراقي قريبة بشكل دائم من المواطنين ومن المؤسسات الحكومية وفي الشوارع العامة من خلال نقاط تفتيش مكثفة ودوريات مستمرة لتقوم بالرد مباشرة على أي هجوم يشنه مسلحون ضد المواطنين او المؤسسات." وأكد ان "الخطة جاهزة ومكتملة لكنها

البياتي: تشكيل ثلاث لجان لإعادة النظر بالدستور

بغداد / الصدا
ذكر عباس البياتي عضو مجلس النواب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد امس الاول الجمعة ان اللجنة الدستورية في المجلس شكلت ثلاث لجان فرعية لإعادة النظر في مواد الدستور. وقال البياتي خلال تصريح صحفي ان "اللجنة الدستورية في مجلس النواب شكلت ثلاث لجان فرعية (سياسية - تكميلية - فنية) وتبحث اللجنة السياسية في القضايا الخلافية بين الكتل السياسية ازاء الفيدرالية والشروات الطبيعية وسلطات الأقاليم والسلطة المركزية وهي

برئاسة النائب إياد السامرائي عضو مجلس النواب عن جبهة التوافق. وأشار إلى ان اللجنة الفنية ستكون مهمتها إعادة قراءة الدستور وحذف المكرر من العبارات وإعادة بعض القضايا التي قد تحتوي على ركافة في الصياغة اللغوية موضعا انه سيرأس هذه اللجنة عضو مجلس النواب فؤاد معصوم من التحالف الكردستاني. وأضاف ان اللجنة التكميلية ستهم بالمسائل التي تكون قد غفلها الدستور العراقي من قبيل هيكلية القضاء وصلاحيات

اعتقال ٩٣ شخصاً بينهم خلية من القاعدة

عدد من الهجمات بالاسلحة الحفيفية والتفجيرات ضد المواطنين وقوات الامن في المنطقة" وعلى صعيد امني متصل اكدت متعددة الجنسية في بيان لها ان جنودا من فريق اللواء القتالي الثاني لفرقة المشاة الأولى اقتنوا ثلاث ضحايا مختطفين من أحد المنازل غرب بغداد. ووفقا لما ورد في البيان فان عملية تحرير الضحايا وقعت في حي المنصور عندما طلب أحد المواطنين من جنود فوج الخيالة الحامس للكتيبة الأولى التوقف لانه لاحظ وجود ضحايا في منزل أحد الأشخاص وانهم يطلبون النجدة. واذاف البيان "أبلغ الرجال الثلاثة جنود فرقة المشاة أنهم اختطفوا قبل خمسة او ستة ايام وتم احتجازهم في غرفة منزوية صغيرة من المنزل."

عراقيين وافراد شرطة. ويشك ايضا بانهم يقومون بتوفير الحماية لارهابيين اجانب وتقديم التسهيلات للقيام بعمليات ضد قوات التحالف". واذاف البيان ان القوة المهاجمة "لم تتعرض الى اي نوع من الخسائر." من جهة اخرى قال الجيش الامريكي امس السبت ان قوات عراقية قامت باعتقال (٤٢) شخصا في عمليات متفرقة غرب وشمال بغداد الجمعة. وقال بيان للجيش الامريكي امس السبت ان "قوات الجيش تساندها قوات امريكية قامت يوم الجمعة باعتقال (٢٧) شخصا في مدينة الفلوجة غربي بغداد "واضاف "يعتقد انهم كانوا يشكلون شبكة لمسلحين يهاجمون ويقدمون تسهيلات لعمليات تستهدف قوات عراقية وقوات التحالف في المدينة."

بغداد / الصدا
اعتقلت قوات عراقية تساندها قوات من التحالف خلال اليومين الماضيين (٩١) شخصا في أنحاء متفرقة من البلاد بينهم خلية تنتمي الى تنظيم القاعدة. وذكر بيان للجيش الامريكي ان "قوات عراقية خاصة تساندها قوات امريكية تقدم المشورة لها الفت القبض على سبعة اشخاص يشته بانهم ارهابيون في دهم بمنطقة الفلوجة امس". واذاف البيان ان "القوة المهاجمة كانت تستهدف خلية ارهابية لتنظيم القاعدة مسؤولة عن عمليات اختطاف وقتل وزرع عبوات ناسفة في منطقة المنصور". وأشار البيان الى ان "الخلية التي القى القبض عليها اعلنت في الفترة الماضية مسؤوليتها بشكل علني عن عمليات قتل مدنيين

عراقيين وافراد شرطة. ويشك ايضا بانهم يقومون بتوفير الحماية لارهابيين اجانب وتقديم التسهيلات للقيام بعمليات ضد قوات التحالف". واذاف البيان ان القوة المهاجمة "لم تتعرض الى اي نوع من الخسائر." من جهة اخرى قال الجيش الامريكي امس السبت ان قوات عراقية قامت باعتقال (٤٢) شخصا في عمليات متفرقة غرب وشمال بغداد الجمعة. وقال بيان للجيش الامريكي امس السبت ان "قوات الجيش تساندها قوات امريكية قامت يوم الجمعة باعتقال (٢٧) شخصا في مدينة الفلوجة غربي بغداد "واضاف "يعتقد انهم كانوا يشكلون شبكة لمسلحين يهاجمون ويقدمون تسهيلات لعمليات تستهدف قوات عراقية وقوات التحالف في المدينة."

عراقيون يطالبون ب٢٠٠ مليون دولار بقضية نساد البرنامج الإنساني

مخالفات من جانب شركة الصمخ الأسترالية، أو تفيد بتورط شركة AWB، التي تعد المصدر الأول للقمح في أستراليا، في دفع رشى إلى مسؤولين سابقين في بغداد، للحصول على مزايا غير قانونية، في برنامج النفط مقابل الغذاء. وسابقا، اكد تقرير صادر عن اللجنة المستقلة التي عينتها الأمم المتحدة، للتحقيق في مزاعم فساد طالت برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، أن نظام صدام قبض ١,٨ مليار دولار كرشى وعمولات بموجب البرنامج. وقال بول فولكر (رئيس المجلس الاحتياطي الأمريكي الأسبق) الذي قاد التحقيقات، إن الرشى مصدرها ٦٦ بلدا، كما أن ٤٤ بلدا متورطا بقبض ثمن إضافي غير مشروع على بيع النفط وتحميل أسعار إضافية بعد البيع إلى المولدين المعنيين ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وجاء في التقرير أن البرنامج كان قد مرت عليه ثلاث سنوات "عندما بدأ النظام علنا بالمطالبة بعمولات غير مشروعة من الزبائن". وأشار التقرير إلى مصرف "بي أن بي"، الذي كان يشرف على حساب "اسكرو" المتعلق بالبرنامج والبالغ ٦٤ مليار دولار، قائلا "إنه (المصرف) كان في وضع مطلع أولا بأول على ما يحدث، إلا أنه لم يتخذ أي اجراء يتحمل مسؤولياته وإبلاغ الأمم المتحدة."

نيويورك / وكالات
رفع مواطنون عراقيون الجمعة الماضية دعوى قضائية ضد مصرف أوروبي وشركة أسترالية لتصدير القمح، تصل قيمتها إلى ٢٠٠ مليون دولار، بحجة تعرضهم للخداع فيما يخص البرنامج الإنساني، في إطار قضية فساد برنامج الأمم المتحدة، النفط مقابل الغذاء. ورفع الدعوى القضائية سبعة عراقيين، بالإناية عن سكان شمال العراق، قائلين إن مصرف باريس الوطني "بي أن بي" باربياس و"شركة" آيه دبليو بي "AWB" المحدودة، التي تعد أكبر مزود للسلع الإنسانية بموجب برنامج "النفط مقابل الغذاء"، تعمدت خداع المواطنين العراقيين خلال الفترة من ١٠ حزيران ١٩٩٩ حتى ٣ حزيران ٢٠٠٣، أما قيمة التعويض المطلوبة في الدعوى القضائية والبالغة ٢٠٠ مليون دولار، فهي تعويض عن اضرار بموجب قوانين مكافحة الاتزاز الفيدرالية وقانون فساد المؤسسات وقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبي وقوانين أخرى. ووفق وشاق الدعوى، التي رفعت أمام محكمة المقاطعة في مانهاتن بالولايات المتحدة، ادعى مواطنو أربيل ودهوك والسليمانية في كردستان بالعراق أنهم لم يتلقوا كامل المزايا والمنافع التي كانوا يستحقونها. وجاء في الدعوى أن الشركات سرفت العراقيين "عن طريق الانهماك في خطة استقطاعات وقحة" لأموال كانت

مخصصة لمنفعة ومصلة العراقيين، غير أنها بدلاً من ذلك تم تحويلها "إلى خزنة النظام العراقي الفاسد في ظل حكم صدام، أو أنها استخدمت لتعويض شركات تزويد السلع، بما فيها شركة "آيه دبليو بي"، على رشى كانت قد دفعتها للعراق. وأوضحت الدعوى القضائية أن الشركات عملت تحت غطاء، وقامت بالتغطية على فسادها بحيث أظهرت الأموال باعتبارها تكاليف مشروعة، واتهمت الشركات بأنها كانت تعلم أو تجاهلت أنه كان يتم دفع الأموال بصورة غير مشروعة لنظام صدام. وتشير أوراق الدعوى إلى أن مصرف "بي أن بي" قد دفع لنظام صدام، ١,٥ مليار دولار، في حين دفعت شركة "آيه دبليو بي" أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. وكان تقرير أعدته لجنة حكومية صدر قبل عدة أسابيع في أستراليا قد ذكر أن شركة "آيه دبليو بي" دفعت ٢٢٠ مليون دولار لنظام صدام بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣ من أجل ضمان الحصول على عقود القمح بموجب قانون "النفط مقابل الغذاء". ويذكر أن رئيس الوزراء الأسترالي، جون هاوارد، أدلى في وقت سابق بشهادته في إطار التحقيقات الرسمية بشأن اتهامات موجهة لمسؤولين بإحد أكبر الشركات الأسترالية لتصدير القمح، بدفع رشى إلى نظام صدام، للحصول على صفقات، ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي كانت تشراف عليه الأمم المتحدة. وقال هاوارد إن حكومته لم تتلق أية مراسلات دبلوماسية، تحذرهما من وجود



هذا الموقف
محجوز لسيارة
المشترك رقم
3,000,000